

قدرة الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في الكشف عن الإحتيال المحاسبي والمالي.

إعداد: عبد الله محمد خالد أبو نحل

المشرف: أ.د عبد الرزاق قاسم الشحادة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان قدرة الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في الكشف عن الإحتيال المحاسبي والمالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الكيماوية، ولتحقيق أهداف الدراسة، اتبع الباحث المنهج التطبيقي على القوائم، والبيانات المالية للشركات محل الدراسة، للفترة المالية من عام (2010-2015)، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة.

وقد توصلت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، بين الإجراءات التحليلية الخاصة باستخدام نسب الربحية، وتحليل الاتجاهات من قبل المدقق الخارجي، والكشف عن الإحتيال المحاسبي والمالي في البيانات المالية للشركات الصناعية الكيماوية الأردنية، وبينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية، بين الإجراءات التحليلية الخاصة باستخدام نسب السيولة، ونسب النشاط، ونسب الرفع المالي، من قبل المدقق الخارجي والكشف عن الإحتيال المحاسبي المالي، في البيانات المالية للشركات الصناعية الأردنية.

في ضوء النتائج السابقة الذكر، أوصى الباحث أنه لا بد للمدقق الخارجي من التركيز على الإجراءات التحليلية الخاصة، باستخدام نسب الربحية، وخاصة في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وتحديد مخاطر التدقيق المقيّمة لما لهذه النسب من إمكانية بيان عناصر الدخل، والعوامل المؤثرة فيها. كل هذا من شأنه زيادة كفاءة المدقق في الوصول إلى تأكيد معقول حول خلو البيانات المالية من الأخطاء الجوهرية.

وضرورة قيام المدقق الخارجي بالتركيز على الإجراءات التحليلية الخاصة باستخدام نسب السيولة في كل مراحل عملية التدقيق، لما هذه النسب من إمكانية بيان الإلتزام والوفاء، في سداد الإلتزامات والعوامل المؤثرة فيها. كل هذا من شأنه زيادة قدرة وفاعلية المدقق في الوصول إلى تقييم معقول حول الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية محل التدقيق.

ويجب على المدقق الخارجي ممارسة الإجراءات التحليلية الخاصة، باستخدام تحليل الإتجاهات، وخاصة في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وتقييم مخاطر التدقيق لهذه الإجراءات لمعرفة إمكانية بيان التغيرات في عناصر القوائم المالية خلال السنوات الماضية، وهذا من شأنه زيادة كفاءة المدقق في الوصول إلى رأي عادل حول البيانات المالية محل الفحص و التدقيق .